عقد التوأمة

JO 21 ENI ST 01 22

تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن من حيث تجميع وتحليل وإعداد التقارير للبيانات الإحصائية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والأوروبية

تقرير المهمة

عن

المعيار 1
خارطة طريق لتطوير نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن
من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية حول سجلات الأعمال الإحصائية (**SBR**) والإحصاءات السكانية

النشاط 1.3.5:
إنشاء سجل العناوين

المهمة التي تم تنفيذها من قبل:
السيد فلوريان هينينج
السيدة ميلدا سليكوتي-شيشتوكيني
السيد كوستاس جروزاس

عمان، الأردن
16-19 أيلول 2024

النسخة: نهائي

دائرة الإحصاءات العامة
Department of Statistics

أسماء المؤلفين وعناوينهم وبريدهم الإلكتروني

السيد فلوريان هينينج
مستشار في قسم إحصاءات السكان
المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني
الهاتف:
البريد الإلكتروني: florian.hennig@destatis.de

السيدة ميلدا سليكوتي-شيشتوكيني
مستشار في قسم إحصاءات السكان
إحصاءات ليتوانيا، وكالة البيانات الحكومية
شارع جيديمينو 29
01500 فيلنيوس
ليتوانيا
الهاتف:
البريد الإلكتروني:milda.slickute@stat.gov.lt

السيد كوستاس جروزاس
مبرمج، قسم نظام معلومات حوكمة البيانات الحكومية
إحصاءات ليتوانيا، وكالة البيانات الحكومية
شارع جيديمينو 29
01500 فيلنيوس
ليتوانيا
الهاتف:
البريد الإلكتروني:kostas.gruzas@stat.gov.lt

جدول المحتويات

1. الملاحظات العامة 5
2. التقييم والنتائج 5
3. الاستنتاجات والتوصيات 7
الملحق 1. الإطارات المرجعية 8
الملحق 2. برنامج المهمة 9
الملحق 3. الأشخاص الذين تم الالتقاء بهم 10

قائمة الاختصارات

- BC – Beneficiary Country
  الدولة المستفيدة
- DoS – Department of Statistics
  دائرة الإحصاءات العامة
- MS – Member State
  الدولة العضو الأوروبية
- PL – Project Leader
  رئيس المشروع
- RTA – Resident Twinning Advisor
  مستشار التوأمة المقيم
- STE – Short-term Expert
  خبير الفترة القصيرة

1. الملاحظات العامة

تم إعداد تقرير المهمة هذا في إطار مشروع التوأمة المعنون "تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في مجال تجميع وتحليل وإعداد التقارير للبيانات الإحصائية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والأوروبية". يتم تنفيذ المهمة الحالية كجزء من المعيار 1 الخاص بالبيانات الإدارية. تم تنفيذ الأنشطة المخطط لها لهذا النشاط حسب الجدول الزمني المحدد.

وكانت أهداف المهمة هي:

- مقدمة عن حالة وتحديات بناء سجل عناوين في الأردن
- أفضل الممارسات الدولية لبناء وتحديث سجلات العناوين الوطنية؛
- عرض مصادر سجلات العناوين في الدول الأعضاء وهيكلها وتحديثها - بما في ذلك عرض أمثلة عن سجلات العناوين والمتغيرات المدرجة ؛
- منهجيات تقييم البيانات الإدارية كمصدر مدخلات لبناء سجل العناوين؛
- ربط مصادر البيانات؛
- استخدام إحداثيات نظم المعلومات الجغرافية والمُعرفات
- دور واستخدام بيانات نظم المعلومات الجغرافية في التعداد السكاني
- آليات ضمان استدامة سجل العناوين وتحديثه دوريا؛
- آلية لتوحيد المتغيرات مع أصحاب المصلحة الآخرين
- الأدوات المستخدمة لتحديد العناوين - على سبيل المثال، أداة تحديد العناوين أو أدوات مماثلة

يود الخبراء أن يعربوا عن خالص شكرهم لجميع المسؤولين والأفراد الذين التقوا بهم على الدعم الطيب والمعلومات القيمة التي تلقوها أثناء إقامتهم في الأردن والتي سهلت عملهم إلى حد كبير. إن الآراء والملاحظات الواردة في هذا التقرير هي آراء الخبراء ولا تتوافق بالضرورة مع آراء الاتحاد الأوروبي أو هيئة الإحصاء اللتوانية أو المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني.

2. التقييم والنتائج

بدأت المهمة يوم الاثنين الذي كان حينها عطلة رسمية، ولذلك لم يتمكن الزملاء الأردنيين من المشاركة في اليوم الأول. خلال اليوم الأول، جلس جميع الخبراء مع مستشار التوأمة المقيم الدكتورة شارلوت نيلسن في غرفة اجتماعات في الفندق وناقشوا كيفية فهمهم للمهام الموضحة في الإطارات المرجعية والتوصيات التي سيتم تقديمها. وكانت هذه المناقشة مفيدة للغاية حيث وصل الخبراء في اليوم التالي إلى دائرة الإحصاءات العامة أكثر استعدادًا.

تمت مناقشة الوضع الحالي لسجل العناوين الأردني وكذلك توقعات دائرة الإحصاءات العامة من المهمة. تم تقديم الهيكل الحالي لسجل العناوين للخبراء والذي يعتمد على بيانات تعداد عام 2015 والذي يحتاج إلى تحديث لتعداد عام 2025. لا تتضمن النسخة الحالية من سجل العناوين بيانات العناوين فحسب، بل تتضمن أيضًا عددًا من المتغيرات المتعلقة بالمباني وكذلك الأسر، لتجنب اللبس في هذا التقرير سيتم تسميته بقائمة المباني والمساكن.

تم إنشاء ملف للمباني والمساكن لتعداد عام 2015 السابق، ولكن هناك حاجة إلى تحديثات للمباني الجديدة. ومن المفترض أن يتم إجراء هذه التحديثات من قبل دائرة الإحصاءات العامة من خلال عملية الحصر قبل التعداد السكاني لعام 2025.

كما يوجد عدد من مصادر البيانات الإدارية التي يمكن استخدامها لتحديث قائمة المباني والمساكن في المستقبل:

- أمانة عمان الكبرى
- وزارة الإدارة المحلية
- شركة الكهرباء
- المركز الجغرافي الملكي الأردني
- وزارة الأشغال العامة والإسكان – هذا سجل مهم لا يزال بحاجة إلى الحصول عليه وتحليله
- مصادر أخرى

المشكلة الرئيسية تكمن في ربط بيانات السكان بالمباني نظرًا لعدم وجود أرقام تعريفية. إن الربط ضروري لتشكيل الأسر ذات العناوين. إن الربط ضروري أيضًا للتحقق من جودة السجلات، وسوف يكون هناك حاجة إليه أيضًا بعد عام 2025 من أجل إنشاء منهجية لتحديث قائمة المباني والمساكن من مصادر البيانات الإدارية بدلاً من الحصر.

خلال العروض الافتتاحية للخبراء، تم تقديم سجل العناوين الألماني وسجل العناوين اللتواني، مع التركيز بشكل خاص على هيكلهما وأنواع البيانات التي يجمعانها. وتضمن العرض اللتواني تصورات أساسية لمساعدة الحضور على فهم المبادئ وراء التقسيم الإداري في ليتوانيا بشكل أفضل، مما يضمن أن يتمكن المشاركون في المهمة من متابعة المناقشة بوضوح.
تم فحص كل مجموعة بيانات داخل سجلات العناوين بالتفصيل، مع تحديد السمات المحددة المخزنة فيها. وتم التأكيد على أهمية ربط هذه المجموعات المتنوعة من البيانات داخل السجل، وإبراز كيف يلعب تكامل البيانات دورًا رئيسيًا في تحسين دقة البيانات وسهولة استخدامها. تم تقديم مخطط لتوضيح كيفية ترابط جميع مجموعات البيانات مع بعضها البعض. من خلال استخدام معرفات فريدة، يمكن ربط مجموعات البيانات المختلفة معًا، مما يسمح باسترجاع البيانات بسلاسة وتوفير معلومات شاملة عبر النظام.

بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم عرض تقديمي حول أفضل الممارسات في ربط البيانات وهيكل سجل العناوين في ألمانيا. في ألمانيا، لا يوجد معرف عنوان ضمن مصادر البيانات المستخدمة بواسطة سجل العناوين، وهو ما يشبه الوضع في الأردن. تم تقديم الطريقة الألمانية لربط مجموعات بيانات متعددة بدون معرفات إلى الدائرة لإظهار أفضل الممارسات القابلة للاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الإطار الألماني لتقييم جودة مصادر البيانات لمناقشة الأسئلة الصادرة عن الدائرة والتي أثيرت خلال المناقشات السابقة.

خلال الجلسة النقاشية القصيرة حول تنسيق قائمة المباني والمساكن وإنشاء الحدود داخل دائرة الإحصاءات العامة، قدم فريق نظم المعلومات الجغرافية قائمة المباني والمساكن الموجودة لديهم في نظام نظم المعلومات الجغرافية. وشمل العرض تصنيف الوحدات الإدارية، والبيانات الجغرافية التي تديرها، وعمليات إنشاء هذه البيانات وتعديلها. ولوحظ أن الحدود الإدارية داخل دائرة الإحصاءات العامة يتم استدامتها بشكل جيد، والالتزام بأفضل الممارسات في إنشاء بيانات نظم المعلومات الجغرافية وتعديلها. ويتضمن ذلك اتباع القواعد الطبولوجية والحفاظ على نظام تصنيف منطقي برموز فريدة للوحدات الإدارية المختلفة.

وكان أحد التحديات الرئيسية التي تمت مناقشتها هو قضية تحديث البيانات واستخدامها من قبل المؤسسات الأردنية الأخرى. ويبدو أن هناك حاجة إلى إطار قانوني لضمان عمليات تبادل البيانات المناسبة وتوضيح مسؤوليات المؤسسات المختلفة. واقترح أن يتم دمج البيانات التي يتم إنشاؤها في أكبر عدد ممكن من الأنشطة لإظهار قيمتها وفوائدها المحتملة. ومن الممكن أن يساعد هذا النهج في تعزيز أهمية البيانات وتشجيع استخدامها على نطاق أوسع عبر مختلف القطاعات.

قدمت د. شارلوت نيلسين عرضًا تقديميًا حول الوضع الحالي لسجل العناوين في الأردن. الأمر الأساسي هو القدرة على ربط الأشخاص بالعناوين وكذلك بالشركات، ولهذا السبب هناك حاجة إلى رموز الأرقام التعريفية والتي لا تتوفر دائمًا حاليًا ويجب إنشاؤها داخل الدائرة. تمت مناقشة أفضل الممارسات لبناء رموز الأرقام التعريفية للعناوين. إحدى التوصيات هي إنشاء رقم عشوائي، دون تضمين أي معلومات حول التقسيم الإداري، وذلك لسببين رئيسيين:

- سيبقى رمز الرقم التعريفي كما هو في حالة حدوث أي تغييرات إقليمية (عندما يتم تغيير بلدية المنطقة)؛
- قضايا الأمن والسرية.

تمت مناقشة التعاون مع أصحاب البيانات. بدأت دائرة الإحصاءات العامة مؤخرًا في طلب البيانات الإدارية وواجهت رفضًا من بعض المؤسسات لتوفير البيانات وهو وضع طبيعي جدًا. من المهم جدًا بالنسبة لدائرة الإحصاءات العامة أن تكتسب الثقة وأن تُظهر أنها قادرة على إدارة كمية كبيرة من البيانات دون تسريب أي معلومات. ولتحقيق ذلك، ينبغي إعداد قواعد

مكتوبة لأمن البيانات وسريتها يوافق عليها المدير العام وتكون متاحة للمعنيين. ومن المهم أيضًا إظهار فوائد تلقي البيانات الإدارية (كم من الموارد يمكن توفيرها) وإشراك المؤسسات الأخرى في التفاوض مع أصحاب مصادر البيانات الإدارية، وتعد رسالة من رئيس الوزراء تشجع المؤسسات الأخرى على تقديم البيانات إل الدائرة مثالاً جيدًا للغاية.

هناك لجنة عناوين مكونة من موظفي دائرة الإحصاءات، وقد تم تقديم التوصيات بشأن إنشاء سجل المباني والمساكن من هذه اللجنة في الإطارات المرجعية. ناقش الخبراء تلك التوصيات وكانت الملاحظة العامة هي أنها توصيات جيدة جدًا وأن لجنة العناوين لديها فهم واضح لكيفية المضي قدمًا. وكخطوة تالية، ينبغي إعداد هذه التوصيات من خلال تحديد مهام محددة للغاية وكذلك الأشخاص المسؤولين والمواعيد النهائية. من المهم جدًا أن يتم ضم شخص من الإدارة العليا إلى هذه اللجنة، بحيث يكون قادرًا على مراقبة الأمور واتخاذ القرارات عندما تصبح الأمور معقدة. إن الاجتماع الدوري لمناقشة الأمور ومراقبة خطة العمل مهم جدًا ويجب جدولته. ويجب أيضًا أن يكون هناك قرار من الإدارة فيما يتعلق بنوع سجل العناوين وطريقة بنائه.

3. الاستنتاجات والتوصيات

توصيات الخبراء تتفق إلى حد كبير مع ما خططت له لجنة العناوين الأردنية. كما تم تقديم بعض التفاصيل الإضافية. وقد قدم الخبراء التوصيات التالية:

- قائمة المباني والمساكن يجب أن تعتمد على الحصر في عام 2025
- تضمين إشغال المبنى ورقم الشقة في المسح
- إنشاء معرفات العناوين دون تضمين الحدود الإدارية
  - يفضل استخدام رقم عشوائي كمعرف
- إنشاء قواعد لربط بيانات العنوان من مصادر مختلفة
- استخدم قائمة المباني والمباني للتحقق من جودة البيانات الإدارية
- إنشاء عملية لتحديث قائمة المباني والمساكن لعام 2025 بالبيانات الإدارية فقط

بعد تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه، سيتم إنشاء سجل البناء والمساكن وتحديثه بانتظام.

ومن أجل تنفيذ كل هذه التوصيات بنجاح، من المهم للغاية أن يشارك شخص من الإدارة العليا في العملية، والذي يمكنه تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات والمراقبة. وهذا يعني أن الخبراء يقترحون التوصيات التالية:

- هناك حاجة إلى قرار إداري بشأن نهج سجل المباني والمساكن
- إنشاء جدول زمني لإنشاء سجل المباني والمساكن
  - إعداد جدول زمني مكتوب يتضمن مسؤوليات ومواعيد نهائية محددة
  - إشراك الإدارة في المراقبة والمساعدة في المهام المعقدة
  - تنظيم اجتماعات منتظمة لمناقشة الأمور
- توضيح دور دائرة الإحصاءات والمؤسسات الأخرى في سجل المباني والمساكن

ويتطلب إنشاء تعاون سلس مع أصحاب البيانات الإدارية بذل الكثير من الجهود. يتعين على الدائرة أن تضمن لأصحاب المصلحة والمجتمع أنهم قادرون على التعامل مع البيانات بشكل آمن وأن استخدام مصادر البيانات الإدارية له الكثير من الفوائد. توصيات الخبراء هي:

- زيادة التعاون مع مالك البيانات للوصول إلى البيانات
  - إعداد قواعد مكتوبة للأمن والسرية
  - إشراك المؤسسات الأخرى للمساعدة
- زيادة استخدام نتائج التعداد

– تدريب الإدارات المحلية

- بناء قدرات تحليلية إضافية في الدائرة (R أو Python)
- العمل على زيادة أهمية بيانات العناوين وإظهار فوائدها للمؤسسات والمجتمع (كم من الموارد يمكن توفيرها، وكيف سيتم تحسين جودة النتائج، والفوائد الأخرى للمجتمع من وجود نظام عناوين جيد، وما إلى ذلك).

الملحق 1. الإطارات المرجعية

الإطار المرجعي

مشروع التوأمة الأوروبي **JO 21 ENI ST** 01 22

المعيار 1:
وضع خارطة طريق لتطوير نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية عن سجل إحصاءات الأعمال والإحصاءات السكانية

النشاط 1.3.5:
بناء سجل العناوين في الأردن

التواريخ: 16 - 19 أيلول 2024

جدول المحتويات

0. الهدف والنتائج الإلزامية للمعيار 3
الهدف 3
النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي 4
2. هدف النشاط 5
3. المخرجات المتوقعة من النشاط 5
4. المشاركون 5
خبراء الفترة القصيرة من الدول الأعضاء الأوروبية 5
خبراء دائرة الإحصاءات العامة – (فريق سجل العناوين) 6
فريق مشروع التوأمة 6
5. الموارد 6
6. الأجندة الإجمالية 7
7. الملاحظات المعدة من قبل خبراء الفترة القصيرة من قبل خبراء الفترة القصيرة أثناء المهمات السابقة 7
8. المعلومات الأساسية التي تم تزويدها من قبل دائرة الإحصاءات العامة قبل المهمة 8

الملحق أ. برنامج النشاط

قائمة الاختصارات

BC	**Beneficiary Country** الجهة المستفيدة
DoS	**Department of Statistics** دائرة الإحصاءات العامة
ESS	**European Statistical System** النظام الإحصائي الأوروبي
MS	**Member State** الدول الأعضاء
RTA	**Resident Twinning Advisor** مستشار التوأمة المقيم
STE	**Short Term Expert** خبير الفترة القصيرة
ToR	**Term of References** الإطارات المرجعية

0. الهدف والنتائج الإلزامية للمعيار

الهدف

إعداد خارطة طريق لتطوير نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن، وتنفيذ مشاريع تجريبية بما يتعلق بإنشاء سجل إحصاءات الأعمال (SBR) وتعزيز الإحصاءات السكانية

بما أن تطوير نظام متكامل للبيانات الإدارية هو مشروع طويل الأجل، لذلك سينصب التركيز الرئيسي لمشروع التوأمة على مشاريع تجريبية محددة يمكن أن يتصدى فيها استخدام السجلات الإدارية للتحديات الرئيسية التي تواجهها حاليًا دائرة الإحصاءات العامة. وستشكل هذه المشاريع التجريبية الخطوات الأولى في تنفيذ خارطة طريق للنظام الإحصائي الأردني من خلال توفير نموذج لتوسيع نطاق استخدام البيانات الإدارية عبر النظام الإحصائي الأوسع نطاقًا بمرور الوقت. على وجه التحديد، ستركز المشاريع التجريبية لمشروع التوأمة على إعداد سجل إحصاءات الأعمال (SBR)، والسجل السكاني، بالإضافة إلى سجل العناوين.

تم إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي الأردني لعام 2030 مؤخرًا وتم تحديد "الأردن الذكي- "Smart Jordan كواحد من ثماني محركات للنمو لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي. يتضمن "Smart Jordan Driver" سبع قطاعات تعد البيانات واحدة منها. ويشير ذلك إلى المصلحة الوطنية في ضمان وجود مصادر ثابتة وموثوقة للبيانات، ونظم إحصائية قوية تسهم في وضع السياسات في الوقت المناسب وبصورة مستنيرة. من المتوقع أن يكون أحد الإجراءات التي سيتم اتخاذها هو تحويل دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (DoS) إلى مركز إحصائي وطني تفاعلي (NSC).

ينقسم المعيار 1 إلى ستة عناصر فرعية لكل منها نتائج إلزامية ومؤشرات الإنجاز المرتبطة بالعنصر الفرعي

النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي

الجدول 1: النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل من العناصر الفرعية للمعيار 1: نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن

2. هدف النشاط

الهدف من هذا النشاط هو عرض المواضيع التالية ومناقشتها وتوضيحها:

- أفضل الممارسات الدولية لبناء سجلات العناوين الوطنية وحفظها؛
- عرض المصادر وبنية واستدامة سجلات العناوين عند الدول الأعضاء الأوروبية – بما في ذلك إيضاحات لأمثلة سجلات العناوين والمتغيرات المُدرجة؛
- مقدمة عن الحالة الراهنة والتحديات التي يتم مواجهتها فيما يتعلق ببناء سجل عناوين في الأردن
- منهجيات لتقييم البيانات الإدارية كمصادر مدخلات لبناء سجل للعناوين؛
- ربط مصادر البيانات؛
- آليات ضمان استدامة سجل العناوين وتحديثه دورياً؛
- آلية لتوحيد المتغيرات مع أصحاب المصلحة (الجهات المعنية) الآخرين
- الأدوات المستخدمة لتحديد العناوين - مثل Address Locator أو الأدوات المماثلة

وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تقييم جودة مصادر البيانات الإدارية الأردنية بالنسبة للعناوين. والشرط المسبق لذلك هو إمكانية الوصول إلى البيانات الإدارية ذات الصلة (أو عينات من البيانات).

3. المخرجات المتوقعة من النشاط

- تقرير النشاط؛
- تقديم أفضل الممارسات الدولية لسجلات العناوين الوطنية؛
- بدء تحديد البنية التحتية الأساسية لسجل العناوين؛
- تقييم جودة مصادر البيانات الإدارية للعناوين؛
- وضع خطة للخطوات المقبلة التي يجب اتباعها

4. المشاركون

خبراء الفترة القصيرة من الدول الأعضاء الأوروبية

- السيد فلوريان ألكساندر هينينغ، مستشار في قسم الإحصاءات السكانية في المكتب الفيدرالي الإحصائي الألماني. ولدى السيد فلوريان هينيغ معرفة واسعة بشأن سجلات العناوين، بما في ذلك: مفهوم تطوير سجل العناوين؛ تقييم مصادر البيانات الإحصائية والإدارية والخارجية؛ تحليل متطلبات تطوير البرمجيات، إدارة شؤون أصحاب المصلحة؛ المعلومات الجغرافية المكانية وإحصاءات المناطق الصغيرة لأغراض التعدادات.
  والسيد فلوريان هينيغ عضو أيضا في فرقة العمل 11 لفريق الخبراء المعني بتعدادات السكان والمساكن التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة.
  البريد الإلكتروني: florian.hennig@destatis.de

- السيدة ميلدا شليكوتي - شيشتوكييني، نائبة رئيس شعبة منظمة تعداد السكان والدراسات الاستقصائية، إحصاءات ليتوانيا، وكالة البيانات الحكومية. وللسيدة ميلدا شليكوتي - شيشتوكييني خبرة تزيد على 20 عاما في مجال الإحصاءات الاجتماعية. منذ عام 2016، كانت السيدة ميلدا شليكوتي-شيشتوكييني مسؤولة عن (أ) تنسيق العمل المنهجي المتعلق بالإعداد للتعداد القائم على السجلات لعام 2021؛ (ب) تنسيق إنشاء المستودع المتكامل لبيانات الإحصاءات الاجتماعية، (ج) تنسيق وضع منهجيات لتقدير متغيرات التعداد استنادا إلى مصادر إدارية مختلفة، (د) مسائل سرية البيانات، (ه) إدارة نوعية البيانات.
  milda.slickute@stat.gov.lt

- السيد كوستاس غروزاس، أخصائي نظم المعلومات الجغرافية، إحصاءات ليتوانيا - وكالة البيانات الحكومية
السيد كوستاس غروزاس، أخصائي نظام المعلومات الجغرافية الذي يعمل في وكالة البيانات الحكومية لمدة 4 سنوات، خريج برنامج درجة البكالوريوس في رسم الخرائط ونظام المعلومات الجغرافية (دبلوم بامتياز مع مرتبة الشرف) وبرنامج درجة الماجستير في رسم الخرائط (دبلوم بامتياز مع مرتبة الشرف). في عام 2019، قدم ممارسة مهنية في **State Enterprise GIS-Centras**، حيث شارك في دراسة لخدمات بوابة المعلومات المكانية الليتوانية (**geoportal.lt**). واستخدمت نتيجة البحث - وهي مصفوفة من الواجهات المحددة في التشريع الليتواني - لإعداد المواصفات لتطوير خدمات بوابة المعلومات المكانية الليتوانية. وشملت النتيجة الواجهات بين السجلات والسجلات الليتوانية ونظم المعلومات التي تدمج المعلومات المكانية. البريد الإلكتروني: ستقدم لاحقا.

خبراء دائرة الإحصاءات العامة – (فريق سجل العناوين)

-
- السيد تامر الروسان (رئيس الفريق)، مديرية الإحصاءات الزراعية
- السيد صدقي حمدان، مديرية الإحصاءات الزراعية
- السيد محمد العمري، مديرية إدارة البيانات
- السيد عبد الواحد الحرايزة، مديرية إدارة البيانات
- السيد محمد الشطناوي، مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني
- السيد محمد صخرية، مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني
- السيدة سهاد حداد، مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني
- السيدة بيان فريحات، مديرية الإحصاءات الاقتصادية
- السيدة فاتن الراميني، مديرية الإحصاءات الاقتصادية
- السيدة فاطمة العوامرة، مديرية الإحصاءات الأسرية والسكانية
- السيدة منار الجخ، مديرية الإحصاءات الأسرية والسكانية
- السيد أيمن قاسم، مديرية المنهجيات وقسم البيانات
- السيد أحمد دواغرة، مديرية المنهجيات وقسم البيانات

فريق مشروع التوأمة

- المهندس محمد خلف، مدير وحدة التنمية المستدامة في دائرة الإحصاءات العامة – نظير مستشار التوأمة المقيم
- د. شارلوت نيلسين، مستشار التوأمة المقيم
- الآنسة زينة عميرة، المساعد اللغوي لمستشار التوأمة المقيم
- الآنسة ذكرى الطورة، مساعد مستشار التوأمة المقيم

5. الموارد

سيتم توفير خدمات الترجمة التحريرية والشفوية في جميع مراحل النشاط؛ لذلك يرجى إبقاء الجمل قصيرة إلى متوسطة الطول عند الحديث مما يسمح للمترجم بتقديم ترجمة دقيقة.

*جميع الملفات والمستندات سيتم إرسالها إلى جميع المشاركين في النشاط قبل، أثناء، وبعد انتهاء المهمة/النشاط. ومع ذلك، فإن هذا يعني أنه ينبغي إرسال أي مواد وعروض أساسية بالبريد إلى مستشار التوأمة المقيم(cln@ds.dk) في موعد لا يتجاوز أسبوعاً قبل الأسبوع الذي يسبق المهمة.

سيتم عقد النشاط في قاعة الاجتماعات (الطابق الأول-دائرة الإحصاءات العامة) ويتوفر جهاز عرض ومواد مكتبية أخرى.

6. الأجندة الإجمالية

- اليوم 1: الترحيب وعرض أفضل الممارسات لسجلات العناوين

- اليوم 2: تقييم مصادر البيانات وتحديد هيكل لسجل العناوين في الأردن - الجزء 1
- اليوم 3: تقييم مصادر البيانات وتحديد هيكل لسجل العناوين في الأردن - الجزء 2
- اليوم 4: موجز الأيام المسبقة والختام

7. الملاحظات المعدة من قبل خبراء الفترة القصيرة من قبل خبراء الفترة القصيرة أثناء المهمات السابقة

التصنيف الجغرافي في الأردن

يتم استخدام ترتيب هرمي للرموز الجغرافية على الصعيد الوطني في الأردن من قبل جميع مصادر البيانات الإدارية. يتكون هذا الرمز من 13 خانة لتوزيع الوحدات على المستويات الجغرافية المبينة أدناه:

خانات ترمز للدولة –)مثال 3:
(الأردن 101
خانة – المحافظة)يوجد 12 2
محافظة في الأردن مقسمة إلى ثلاثة أقاليم:
(الشمال، الوسط، الجنوب
خانة – اللواء 2
خانة – القضاء
خانات – المدينة /القرية 3
خانة – المنطقة 2

الشكل 1: الشكل الحالي للمعلومات الجغرافية في مصادر البيانات الإدارية المتاحة حاليًا. وعلى اليمين توجد الخريطة التي تمثل 12 محافظة

مخزون (قائمة) للبيانات الإدارية من أجل بناء سجل عناوين في الأردن:

يتطلب توفر الرقم التعريفي للعنوان الدقيق على مستوى الوحدة من أجل إنشاء سجل سكاني وسجل إحصاءات الأعمال وفقاً مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. بالنسبة للإحصاءات السكانية تعتبر الأسر المعيشية هي الوحدة الأساسية، أما بشأن سجل إحصاءات الأعمال تكون الوحدات القانونية والمحلية هي الوحدات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي المصادر الإدارية الحالية فقط على المعلومات الجغرافية على مستوى المنطقة الجغرافية (كما هو مبين في الشكل 1)، لكنها تفتقر إلى العناوين البريدية الدقيقة أو إحداثيات GIS. ومن الجدير بالذكر أنه لغايات بناء سجل إحصاءات الأعمال يمكن الاستعانة بدائرة ضريبة الدخل والمبيعات التي غالباً يمكنها توفير العناوين الدقيقة للوحدات القانونية والوحدات المحلية.

حُددت مصادر البيانات التالية كمصادر محتملة:

- المركز الجغرافي الملكي الأردني
- أمانة عمان الكبرى
- وزارة الإدارة المحلية
- شركات الكهرباء

وتحتاج هذه المصادر إلى مزيد من الدراسة بالتعاون مع مالك البيانات. حتى الآن تم استلام عينة من شركات الكهرباء. للأسف، احتوت العينة فقط على عناوين على مستوى المنطقة. حاليًا، من غير المعروف ما إذا كانت العناوين الدقيقة مدرجة في بيانات المصدر ولكنها لم يتم تضمينها في العينة.

ويمكن أيضاً استخدام هذه المصادر في بناء سجل إحصاءات أعمال في حالة عدم الحصول على البيانات التفصيلية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أو في حالة عدم احتواء المصدر على عناوين دقيقة.

سجل العناوين الحالي في دائرة الإحصاءات العامة مبني على أساس بيانات تعداد السكان والمساكن لعام 2015:
تتمتع قائمة العناوين من تعداد 2015 بجودة عالية، ولكن لم يتم تحديثها منذ التعداد الأخير. ويمكن الحصول على الحدود المحدثة للمحافظات والألوية والأقضية والمناطق والمدن/القرى من المركز الجغرافي الملكي الأردني. يمكن استخدامها لتحديث المعلومات في العناوين الحالية. ولذلك فإن التحدي الرئيسي المتمثل في إنشاء سجل للعناوين يكمن في تحديد المصادر للحصول على عناوين جديدة. أحد المصادر التي تم تحديدها هو العنوان من بيانات البلدية. وبالنسبة لبلديات عمان وإربد والعقبة، تضاف مبان جديدة وعناوين إلى بيانات البلديات. في تجربة دائرة الإحصاءات العامة هذه البيانات جيدة جدًا. تتطابق الإحداثيات التي تقدمها البلدية مع تلك التي تم الحصول عليها في تعداد 2015 ويتم إضافة عناوين جديدة بانتظام إلى البيانات. لم تتضح بعد جودة البيانات البلديات الأخرى. واستعدادا لجولة التعداد السكاني لعام 2025، وجد أن جودة البيانات في البلديات الأخرى غير متوفرة، لأن الحدود الجغرافية لم تكن دقيقة ولم تتم إضافة عناوين جديدة. ولا توجد معلومات عما إذا كانت النوعية الحالية لبيانات البلديات الأخرى قد تحسنت.

التوصيات التي تم تقديمها أثناء مهمات التوأمة خلال الفترة الماضية في الأردن:
وبالإضافة إلى ذلك، نوقشت سبل الحصول على معلومات عن المباني والعناوين الجديدة عن طريق فتح مصادر جديدة للبيانات. وبما أن شراء قطعة أرض وبناء مبان في الأردن يتطلب تصريحاً، فإن أصحاب البيانات الذين يمنحون هذه التصاريح قد يكونون مصدرا مفيدا للبيانات. ومن مصادر البيانات المحتملة التي نوقشت في هذا السياق وزارة الأشغال العامة والإسكان.

لإنشاء سجل عناوين للتعداد في عام 2025، تمت مناقشة مجموعة من مصادر البيانات. يمكن استخدام قائمة العناوين الحالية من تعداد عام 2015 كأساس لإنشاء سجل العناوين. لتحديث حدود العناوين الحالية، يمكن استخدام البيانات من المركز الجغرافي الملكي الأردني. ولإدراج عناوين جديدة، يمكن استخدام البيانات البلدية في المناطق التي تكون فيها جودة البيانات عالية (عمان وإربد والعقبة). وفي المناطق المتبقية، سيتعين جمع عناوين جديدة في الميدان، إذا لم يتسن تحديد مصدر آخر للبيانات والوصول إليه. يعتمد المزيد من التحديثات على قرار ما إذا كان سيتم استخدام سجل العناوين كسجل عناوين وطني أو الاحتفاظ به كسجل إحصائي داخل دائرة الإحصاءات العامة.

8. المعلومات الأساسية التي تم تزويدها من قبل دائرة الإحصاءات العامة قبل المهمة

بمبادرة من الدكتور علي الشبلي، مساعد المدير العام للعمليات، تم إنشاء لجنة تتشكل من فريق خاص بسجل العناوين في بداية عام 2024. ويتألف الفريق العامل من 13 فرد من عدة مديريات: الإحصاءات الزراعية، الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات السكانية والمنهجيات وتكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات. وعقدت اللجنة حتى الآن ثلاث جلسات شملت عدة مناقشات ومداولات.

ومن المهام الأولى التي اضطلعت بها اللجنة استعراض جميع المصادر الإدارية المتاحة التي تعتبر ذات صلة ببناء سجل للعناوين في الأردن يشمل الأشخاص والوحدات الاقتصادية على حد سواء. هم:

- مخزون (قائمة) للبيانات الإدارية عن الأشخاص والأسر
- دائرة الأحوال المدنية والجوازات (44 متغير متاح)
- مؤسسة الضمان الاجتماعي (6 متغيرات متاحة)

- مخزون (قائمة) للبيانات الإدارية عن الشركات
- وزارة الصناعة والتجارة (16 متغير)
- دائرة مراقبة الشركات (10 متغيرات)
- مؤسسة الضمان الاجتماعي (28 متغير)

- مخزون (قائمة) للبيانات الإدارية عن المباني والمساكن
- وزارة الإدارة المحلية (بعض المتغيرات – غير منسق)
- أمانة عمان الكبرى (بعض المتغيرات – غير منسق)
- المركز الجغرافي الملكي الأردني (بعض المتغيرات)
- شركة الكهرباء (عينة – عملية جديدة لتسليم البيانات ما زالت قيد العمل)

:وتالياً أبرز ما توصلت اليه اللجنة

1- إن عملية بناء سجل وطني للعناوين هي عملية ممتدة عبر عدة مراحل تصل إلى عدة سنوات لتحقيق كافة متطلباتها، وتتضمن أنشطة ذات طابع مستمر لضمان استدامة السجل وتحديث متغيراته.
2- إن السجل إحصائي (2015) وباقي السجلات الادارية من المؤسسات الوطنية بشكلها الحالي لا تمثل سجلاً للعناوين بالمفهوم الحقيقي، كون السجل الاحصائي 2015 لا يتضمن أرقام وطنية أو بيانات تعريفية لربطها بالسجلات الادارية. والسجلات الادارية الحالية تتضمن وصف للسكن وليس عنوانا واضحا يمكن الاعتماد عليه.
3- إن الارقام الوطنية للسكان والحائزين الزراعيين والرقم الوطني للمنشآت هي المفتاح الرئيسي لبناء أي سجل عناوين وطني.
4- إن السجل الاحصائي الذي تبنيه دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعدادات السكانية هو الوحيد الذي يلبي متطلبات بناء سجل العناوين، وخاصةً إذا تم بناءه ضمن شروط ومنهجية.
5- المتغيرات الموجودة ضمن السجلات الادارية المتوفرة جيدة جدا وتتضمن عد من المتغيرات الهامة التي تساعد على بناء سجل عناوين واستخراج العديد من المؤشرات الهامة. لكن بعضها يحتاج لمزيد من التواصل مع الجهات المعنية لضمان وجود جميع التغيرات المتوفرة لدى تلك الجهات، حيث أن طلب المتغيرات الحالية كان قبل بروز الحاجة إلى سجل العناوين.

<u>التوصيات:</u>

- لضمان استدامة السجل فلا بد من اشراك الجهات ذات العلاقة في الترويج لبناء السجل وحثها على التعاون واستخدام امكانياتها وسلطتها لضمان تحديث البيانات أولاً بأول لضمان أن يكون السجل الوطني للعناين مستدام ومحدث وقت الحاجة.
- التعدادات السكانية بما فيها الحصر تشكل اللبنة الأساسية لبناء سجل وطني متكامل ولذلك لا بد من ضمان المتطلبات اللازمة لبناء سجل العناوين من خلال التعداد العام للسكان والمساكن 2025 والمتمثلة بوجود الأرقام الوطنية لكافة الأفراد والحائزين الزراعيين والأرقام الوطنية للمنشآت لاعتمادها، وبغير ذلك لا ترى اللجنة أي فرصة لنجاح بناء سجل العناوين.
- ضرورة التواصل الإداري الفوري مع بعض الجهات التي رأت اللجنة أنه بالإمكان الاستفادة من بياناتها لخدمة سجل العناوين وعلى الأخص أمانة عمان ووزارة الإدارة المحلية (عناوين المالكين).
- ضرورة اختبار متغيرات السجلات المتوفرة حاليا لقياس مدى الدقة وامكانية الاعتماد عليها في بناء سجل العناوين واستخراج المؤشرات الضرورية.
- المنهجية المتبعة في التعدادات السكانية الحالية تراعي اماكن الإقامة الواقعية وقت العد (وقت العد أو قبل 6 أشهر قبل العد) لتحديد عنوان الاقامة، ووجدت اللجنة أن العديد من الدول حاليا تعتمد أماكن الاقامة القانونية (المعتادة وفق السجلات الادارية) وان اعتماد هذا المفهوم يدعم بشكل كبير بناء سجل للعناوين بشكل مستدام. حيث إن الوصول إلى سجل عناوين وطني موحد وباعتماد سلطة مرجعية رسمية نافذة لتحديث هذا السجل بعد اعتماد مخرجات السجل الإحصائي الخاص بالتعداد الحالي كونها تحتوي التقسيمات والتبعية الإدارية والترميز الجغرافي الموحد حسب نظام التقسيمات الادارية في وزارة الداخلية والرقم الوطني والاحداث الجغرافي السيني والصادي للمبنى ومكان الاقامة الدائم وليس الحالي حيث من السهل ربطها بالسجلات الإدارية، السكانية وسجلات الأعمال.
- إن التعداد الشامل الذي ستنفذه الدائرة في محافظة العقبة 2024 يمثل فرصة جيدة لتنفيذ التوصيات بالكامل سواء من ناحية ضمان وجود الأرقام الوطنية لبناء سجل العناوين أو من ناحية اختبار متغيرات السجلات المتوفرة حاليا ومدى دقتها واتساقها، وعليه توصي اللجنة بضرورة أن يكون هناك متابعة ومراقبة لمدى تلبية تعداد العقبة لمتطلبات بناء سجل العناوين الوطني.

<u>متطلبات لتضمنيها لجدول المناقشات مع المهمة التي سيتم تنفيذها من قبل مشروع التوأمة:</u>

- طرق اختبار متغيرات السجلات الإدارية قبل ربطها مع سجل العناوين.
- آليات ضمان استدامة سجل العناوين وتحديثه دورياً.
- التعاريف الدولية المتعمدة في بناء سجل العناوين. وهل يوجد Software يمكن استخدامه في توحيد المتغيرات مع الجهات الأخرى.
- الممارسات الفضلى في تحديد الجهات الحاضنة لسجل العناوين الوطني.
- إمكانية مساعدة الدائرة على أداة (address locator) أو شبيهاتها.
- الاطلاع على نماذج من سجلات العناوين والمتغيرات المتضمنة في هذه السجلات.
- آليات ربط السجلات الإدارية للوصول إلى بناء سجل العناوين.

الملحق 2. برنامج المهمة

- اليوم 1: الترحيب وعرض أفضل الممارسات لسجلات العناوين
- اليوم 2: تقييم مصادر البيانات وتحديد هيكل لسجل العناوين في الأردن - الجزء 1

- اليوم 3: تقييم مصادر البيانات وتحديد هيكل لسجل العناوين في الأردن - الجزء 2
- اليوم 4: موجز الأيام المسبقة والختام

.

الملحق 3. الأشخاص الذين تم الالتقاء بهم

خبراء الفترة القصيرة من الدول الأعضاء الأوروبية

- السيد فلوريان ألكساندر هينينغ، مستشار في قسم الإحصاءات السكانية في المكتب الفيدرالي الإحصائي الألماني.
- السيدة ميلدا شليكوتي - شيشتوكييني، نائبة رئيس شعبة منظمة تعداد السكان والدراسات الاستقصائية، إحصاءات ليتوانيا
- السيد كوستاس غروزاس، أخصائي نظم المعلومات الجغرافية، إحصاءات ليتوانيا - وكالة البيانات الحكومية

خبراء دائرة الإحصاءات العامة – (فريق سجل العناوين)

- السيد تامر الروسان (رئيس الفريق)، مديرية الإحصاءات الزراعية
- السيد محمد العمري، مديرية إدارة البيانات
- السيد عبد الواحد الحرايزة، مديرية إدارة البيانات
- السيد محمد الشطناوي، مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني
- السيدة سهاد حداد، مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني
- السيدة بيان فريحات، مديرية الإحصاءات الاقتصادية
- السيد أيمن قاسم، مديرية المنهجيات وقسم البيانات
- السيد جعفر عبابنة ، مدير مديرية ادارة البيانات

فريق مشروع التوأمة

- د. شارلوت نيلسين، مستشار التوأمة المقيم
- الآنسة ذكرى الطورة، مساعد مستشار التوأمة المقيم